المحاضرة الرابعة: التكلفة

I. مفهوم كلفة التعليم وأشكالها

II. أسباب ارتفاع تكلفة التعليم

III. أهداف دراسة تكلفة التعليم

IV. أنواع تكاليف التعليم

V. خفض كلفة التعليم

المحاضرة الرابعة: التكلفة

I. مفهوم كلفة التعليم وأشكالها:

1. مفهوم الكلفة في علم الاقتصاد:

يستخدم مصطلح الكلفة بصفة عامة فيما يتعلق بإنتاج السلع أو الخدمات، وتعرف بأنها إجمالي الإنفاق اللازم لإنتاج كمية معينة من هذه السلع أو الخدمات. ومن هنا يرتبط مفهوم الكلفة في علم الاقتصاد بتحليل العملية التي تستخدمها شركات الأعمال أو الصناعات الإنتاج السلع أو الخدمات. و يمكن القول إن تقويم العمل في ضوء الكلفة يمكن من عملية تشخيص وضع الشركة، ومن مزايا تحليل الكلفة أيضا أنه يعتبر نقطة بداية لتحديد أفضل وسيلة للحصول على الموارد، أي تقليل الإنفاق إلى أقصي درجة ممكنة مع تحقيق أعلى نسبة من الأرباح .

2-تعريف تكلفة التعليم:

أ -التكلفة لغة: مفرد التكاليف تكلفة وكلفة وتعني التكلفة المبلغ المدفوع أو المنفق على إنتاج سلعة أو خدمة معينة، أي ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد، و بذلك فالتكلفة تتضمن بعد المال، وبعد الجهد.

- التكلفة بالمفهوم الاقتصادي تعني جميع النفقات التي تدفعها المؤسسة أو تضحي بها من أجل ضمان مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

ب- تكلفة التعليم تعرف بأنها:

- "مقياس المقدار الإنفاق النقدي و غير النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة".
- "التضحية الاقتصادية التي يتحملها النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية مقابل الحصول على خدمة أو منفعة ضرورية طبقا للمعايير المقررة ويمكن قياسها في شكل وحدات نقدية ".

ويمكن تعريف تكلفة التعليم بأنها : "مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوي البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع ".

II. أسباب ارتفاع تكلفة التعليم:

هناك جملة من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التعليم لعل أهمها:

– زيادة أعداد الطلبة بنظم التعليم ومؤسساته المختلفة، ولا سيما في مراحله الأولى نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتبني مختلف دول العالم مبدأ إلزامية ومجانية التعليم في مراحل التعليم الأولي ليس تطبيقا للدساتير وقوانين التعليم فحسب وإنما أيضا باعتباره حقا إنسانية وضرورة حياتية.

– طول سنوات الدراسة لقدر كبير من السكان مقابل تزايد التوجه نحو أنواع التعليم الأكثر تكلفة للاهتمام بكيف التعليم قبل كمه.

– الاهتمام المتزايد بتحسين نوعية التعليم وتجويد مخرجاته، وما يتطلبه ذلك من تطوير نظم تعليمية حديثة تلبي حاجات الدارسين المتنوعة والمتباينة، وتطوير المناهج التعليمية والارتقاء بمستوي أداء المعلمين والإداريين وغيرهم، وتقليل كثافة الفصول الدراسية بتوفير المباني المدرسية ونموها.

– الحاجة المتزايدة لتغيير مواصفات الأبنية المدرسية إما لعدم صلاحية الأبنية القديمة و لتجديدها للقيام بوظائفها الجديدة، أو لصيانتها الدائمة أو لتجديد الأثاث والمعدات والأجهزة .

– تزايد التوجه نحو الاستخدام المكثف لتقنيات التعليم والتعلم، ومصادر التعليم الحديثة مقابل سرعة تقادمها، وبالتالي ضرورة متابعة الجديد والمستحدث فيها من جهة وزيادة أسعارها عالميا من جهة ثانية، مع تزايد اعتماد المؤسسات التعليمية عليها كضرورة للعملية التعليمية التربوية.

– ارتفاع معدلات التضخم وما ينجم عنها من ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، بما يضعف من قيمة النقود الإجمالية المنفقة على المؤسسات التعليمية.

– الزيادة المستمرة في مرتبات وأجور العاملين في قطاع التعليم، وغيرها من أوجه الصرف الأخرى الجارية منها والرأسمالية.

III. أهداف دراسة تكلفة التعليم:

ان ارتفاع تكلفة التعليم فرضت على المخططين وصناع القرار التربوي وغيرهم من الباحثين والمهتمين دراسة تكلفة التعليم على المستويين الكلي (نظام التعليم) والجزئي (مؤسسة تعليمية لتحقيق عدة أهداف أبرزها:

1- تبصر دراسة التكلفة صناع القرار بالتكلفة الإجمالية للمدرسة، وما تحتاجه من متطلبات مالية لأنشطتها ومشروعاتها وإمكانية تنفيذها في ضوء متطلباتها المالية وتوزيع التكلفة بين الأطراف التي يجب أن تتحملها.

2- ايجاد نوع من التوازن بين مخصصات التعليم وغيرها من النفقات المخصصة لقطاعات الاقتصاد الأخرى بصورة تبرز مدى حاجة التعليم إلى زيادة مخصصاته من الميزانية العامة للدولة ومن الناتج المحلي الإجمالي.

3- الوقوف على الكم الذي ينفق على قطاع التعليم بصورة تمكن المخططين من معرفة الأموال المنفقة فعلا في قطاع التعليم، والموارد الحقيقية الموظفة فيه، ومعرفة البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم لتحقيق أهداف المجتمع وحصر الأعباء المالية الجديدة في حدود التكاليف المعقولة.

4- دراسة تقدير التكلفة تفيد في اكتشاف الإمكانيات المالية المطلوبة بدءا من تحديد وتصنيف وقياس كلفة المدخلات للوقوف على الإمكانيات المالية المتاحة ومرورا بتقدير تكلفة تنفيذ مشروع أو برنامج أو تحسينه.

5- اكتشاف نمطية سلوك التكلفة للوقوف على مدي استغلال أو سوء استغلال مدخلات العملية التعليمية، وتعيين مؤشرات معينة يمكن الاستدلال منها على مدي استغلال الموارد: بيان مدي تأثير تكلفة العاملين بالمدرسة على وحدة التكلفة وتأثر التكلفة بالسياسة التعليمية مثل: حجم الصف، حجم المدرسة، وتوزيع العاملين فيها.. .

6- الكشف عن الكفاية الإنتاجية للتعليم أو المدرسة في ضوء العائدات أو المنافع التي تفيد الشخص والمجتمع مقارنة بالنفقات.

7- توزيع نفقات قطاع التعليم بصورة عائلة على نظم التعليم ومراحله ومؤسساته وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة وفقا لأولويات المجتمع.

8- التأكد من حسن استغلال أجهزة التعليم والمؤسسات التعليمية لمواردها المتاحة المخصصة لها واستخدامها الأمثل لمواردها البشرية والمادية الأقصى كفاءة ممكنة بهدف تحقيق التوازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجيتها.

9- تساعد دراسة التكلفة على تقدير نفقات التعليم في ضوء اختيار البدائل المناسبة من حيث التكلفة والعائد.

10-التنبؤ بتكاليف التعليم المستقبلية يفيد في البحث عن مصادر تمويل إضافية غير تقليدية للتعليم.

IV. أنواع تكاليف التعليم:

1- الإنفاق النقدي وتكلفة الفرصة البديلة:

أ-الإنفاق النقدي: الإنفاق النقدي أو التكاليف النقدية تمثل المبالغ المدفوعة فعلا في مقابل الحصول على جميع الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الأنشطة وبالنظر إلى الأنشطة التعليمية، فإن النفقات النقدية تتمثل في دفع الرواتب الخاصة بالهيئة التدريسية وغيرها)، وتكاليف بناء وصيانة وتجهيز وتشغيل المدارس.

ب-تكلفة الفرصة البديلة أو تكاليف المكسب الضائع: الفكرة الكامنة وراء هذا المفهوم هي أن أي استثمار يعني أن المبلغ المستثمر لا يمكن استخدامه في فرص أخرى للاستثمار أو حتى إنفاقه على الفور.

2- التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية:

أ-التكاليف الخاصة أو الفردية هي تلك التي يتحملها الطلبة وأسرهم .وتمثل هذه التكاليف ما يدفعونه مقابل الخدمة التعليمية المقدمة .

ب-التكاليف الاجتماعية هي تلك التي يتحملها المجتمع ككل في مقابل توفير التعليم والتدريب .

3- النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية (غير الجارية):

أ-توصف النفقات الجارية بأنها تكرارية لأنها تتكرر بين فترة وأخرى، أي النفقات الجارية تنطبق على السلع والخدمات التي يتم استخدامها بصورة فورية في أقل من سنة واحدة، كقاعدة عامة)، كما يتم شراؤها بصورة منتظمة. من بينها: كلف الجهاز التعليمي ،كلف الوسائل التعليمية ،كلف استهلاك بعض الخدمات كالماء والكهرباء والهاتف وأجور المباني والضرائب الجارية (إذا وجدت). كلف الخدمات الإضافية، كلف الصيانة ،كلف تسديد القروض ودفع الفوائد والإعانات التي تقدم إلى مؤسسات خارج دائرة التعليم.

ب-الكلف غير الجارية (النفقات الرأسمالية أو استثمارية) أيضا تتعلق بالسلع والخدمات المستخدمة على مدى أطول. ويتكرر استخدامها لنفس الأغراض وأهمها:

- نفقات شراء الأراضي لتخصيصها للتعليم.
- نفقات بناء المدارس ومساكن الطلبة والبيئة التعليمية والمطاعم المدرسية.
- نفقات شراء الوسائل التعليمية الدائمة كأجهزة المخابر والمكاتب.

4- النفقات المباشرة والنفقات غير المباشرة:

أ-النفقات المباشرة :تتسم بالإنفاق على الخدمات والسلع التي تستخدم للتعليم بحد ذاته، ومثالها المباني المدرسية وتجهيزاتها، والمعلمون واللوازم المدرسية للتلاميذ.

ب-النفقات غير المباشرة :فتشمل النفقات التعليمية التي لا تتصل بالتعليم مباشرة، كالموظفين من غير الهيئة التعليمية، والمساعدات المالية للطلبة، والمطاعم المدرسية، ومساكن الطلبة والمعلمين، والعناية الصحية.

النفقات الكلية: (TC)

وهي كل التكاليف التي تتطلبها العملية التعليمية وبكافة أنواعها سواء كانت هذه التكاليف ثابتة، أو تكاليف متغيرة، أو تكاليف جارية، وسواء كانت تكاليف مباشرة، أو تكاليف غير مباشرة، وهذه التكاليف تكون عادة متزايدة مع تزايد أعداد الطلبة، أي أنها ذات علاقة طردية بعدد الطلبة في التعليم، أي تزداد بزيادة عدد الطلبة، وتنخفض بانخفاض عددهم.

$$TC = FC + VC$$

إذن التكاليف الكلية = التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة.

-متوسط التكاليف الثابتة: وهو عبارة عن قسمة التكاليف الثابتة على عدد الطلبة المسجلين افتراضيا، أو أي مؤشر آخر يتم استخدامه للعملية التعليمية سواء أرتبط بجانبها الكمي، أو بجانبها النوعي.

-متوسط التكاليف المتغيرة: وهو عبارة عن قسيمة التكاليف المتغيرة على أعداد الطلبة المسجلين، أو أي مؤشرا آخر يتم استخدامه للعملية التعليمية، وهو يمثل حصة الطالب من التكاليف المتغيرة.

5- تصنيف الكلف حسب مراحل التعليم وأنواعه:

بموجب هذه التصنيف توزع التكاليف إلى كلف التعليم الابتدائي، وكلف التعليم الإعدادي وكلف التعليم الثانوي، ثم كلف التعليم العالي، أو إلى كلف التعليم الأساسي، وكلف التعليم الثانوي، وكلف التعليم العالي.

V. خفض كلفة التعليم:

1. عوامل خفض تكاليف التعليم:

إن خفض التكاليف التعليمية يعتبر أمرا مهمة لضمان تحقق كفاءة العملية التعليمية، من خلال الاقتصاد بالنفقات وترشيدها، بالشكل الذي يقود إلى خفض تكاليف التعليم عن طريق ما يلي:

أ- ضمان التخصص الأمثل للإنفاق التعليمي بحيث يتم الربط الوثيق بين هذا الإنفاق التعليمي وتحقيقه لأفضل النتائج، من خلال توزيع الإنفاق التعليمي على المجالات والوجه التعليمية المختلفة بشكل يتناسب ودرجة إسهامها في تحقيق النتائج الأفضل كما ونوعا.

ب- ضمان الاستخدام الكامل والكفء للموارد والإمكانات التي يتم إنفاقها على العملية التعليمية.

ت- التوجه نحو العمل على خفض الهدر والضياع والتبديد للموارد الذي يرافق القيام بالعملية التعليمية، والإنفاق عليها.

ث-التخطيط التعليمي الذي يتم بموجبه ضمان تحقيق أقصى انتفاع ممكن من الإنفاق التعليمي وبالشكل الذي يقود إلى خفضه، إذا أحسن استخدامه .

2. الإجراءات لخفض كلفة التعليم:

ويمكن تقسيم الإجراءات التي اتبعتها بعض الدول لخفض كلفة التعليم إلى نوعين من الإجراءات:

أ- الإجراءات المباشرة لخفض كلفة التعليم:

- زيادة كثافة الفصل: يقصد بكثافة الفصل "متوسط عدد الطلاب في الفصل المرحلة معينة ويمكن استخلاصها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{كثافة الفصل في مرحلة معينة} = \frac{\text{عدد الطلاب المسجلة في المرحلة}}{\text{عدد الفصول في المرحلة}}$$

- استخدام المبنى المدرسي لأكثر من دورة طلابية.
- زيادة نصاب المدرس: ويقصد به عدد الساعات المقرر أن يدرسها المدرس في الأسبوع.
- استخدام كفاءات تعليمية متدنية.
- التوسع في إنشاء فصول بالمدارس القائمة.
- التخلي عن برنامج النشاط بالمدارس والتغذية المدرسية.
- استخدام الكتاب المدرسي لأكثر من تلميذ.
- تصميم المباني المدرسية وتنفيذها.
- الاهتمام باستخدام أساليب التعليم عن بعد.
- إنقاص سنوات السلم التعليمي .

ب -الإجراءات غير المباشرة لخفض كلفة التعليم:

- تقليل معدلات التسرب.
- خفض نسب الرسوب.
- رفع كفاية المعلم: ذلك أن تحسين نوعية المعلم يودي بالضرورة إلى تحسين نوعية التعليم المقدم، ويحد من عوامل الهدر من تسرب ورسوب.
- تطوير المناهج وأساليب التدريس.

- تطوير نظم التقويم والامتحان.
- ترشيد مواقع المدارس
- إقامة مجمعات المدارس والتوسع في المدارس ذات الفصل الواحد.